

أدباء ومثقفون لـ «الميثاق»:

الاختلالات الأمنية مفتعلة للهروب من الانتخابات

طالب أدباء وكتاب وقيادات منظمات مدنية الأحزاب والتنظيمات السياسية وكل الفعاليات الوطنية التحرك السريع لوقف مخطط إسقاط مؤسسات الدولة عبر استمرار مسلسل الاغتيالات لضباط الجيش والأمن واستمرار الاعتداء على المعسكرات ونهب الأسلحة. مشيرين إلى أن اليمن تواجه مؤامرة تستهدف الوحدة من خلال افسال مؤتمر الحوار. وإجهاض تطلعات الشعب اليمني في استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة. وقالوا في أحاديث لـ «الميثاق»: إن هناك قوى سياسية تسعى إلى عرقلة إجراء الانتخابات عبر اللعب بالورقة الأمنية مع تنظيم القاعدة وأشعار العالم بأن اليمن غير مهيأة لإجراء الانتخابات القادمة في موعدها وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية المزممة. وحذروا من خطورة تفاقم الانفلات الأمني الذي يهدد بزج البلاد في الفوضى العارمة في ظل استمرار تدمير مؤسستي الجيش والأمن.. فأبى الحصيلة.

استطلاع / عبدالكريم المدي

صالح البيضاني:

نطالب بموقف رافض للإقصاء والفوضى والانفلات الأمني



أكد الأديب صالح البيضاني - عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين - عضو مؤتمر الحوار الوطني: إن الانهيار والانفلات الأمني يعد أكبر مهدد لاستقرار ولإنجاح مؤتمر الحوار ومخرجاته. وقال: نحن ندعم بكل قوة فرص الاستقرار ونرفض أي أعمال تهدد السكينة العامة وتعمل على تدمير مؤسستي الجيش والأمن. كما يحدث مؤخراً.. ونخشى من أن يكون هناك قوى خارجية ومعها أطراف داخلية تعمل على تمرير مشاريع تأمرية من خلال هذه الاعمال ليس على اليمن فحسب بل على المنطقة برمتها..

واضاف: نحن مع إجراء الانتخابات في موعدها ومع نجاح مؤتمر الحوار الوطني ونرفض التسوية والمماطلة والدفع بالبلد باتجاه الفوضى.. كما نرفض الإقصاء والاستحواذ وأي ممارسات تأتي خارج سياق المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية المزممة. وفي هذا المقام أذعوا كل الزملاء الأدباء والمثقفين وقيادات منظمات المجتمع المدني إلى المساهمة الحقيقية والجادة في وقف نزيف الدم اليمني والانفلات الأمني والفوضى الحاصلة.. والصراع المذهبي.. المنتخبا مستهدفاً مطالبون بتبني مواقف وطنية وشريفة وجماعية تخدم الوطن ومستقبل أجياله.

عبدالرحمن ناجي: «الإصلاح» يوجه رسالة بأن اليمن غير جاهز للانتخابات

يحاولون توريث الرئيس هادي بالتمديد للانتقام منه لاحقاً بعد أن يجردوه من شرعيته الشعبية لكي يتحول إلى مجرد كرت يستخدمونه لتنفيذ أجندتهم التامرية ضد الوطن ومكاسب الشعب اليمني. مؤكداً أن هذا يمثل ذات السيناريو الذي كان أصحاب المصالح يريدون من خلاله جر اليمن للانتخابات وكانوا يريدون ذلك بقوله أنه يجب توفير تكاليف وأعباء الانتخابات الرئاسية طالما اتفقت كل الاطراف السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وألبيتها المزممة على شخص رئيس الجمهورية بالتوافق.. وهذا هو التحديد ما رفضه الزعيم علي عبدالله صالح وعمل على إجهاضه في حينه بالإصرار على أن يكون رئيس الجمهورية الجديد منتخبا ويستمد مشروعيتها من الناخبين باعتبارهم هم المالك الحقيقي للسلطة ويهبها لمن يشاء عبر صناديق الاقتراع.



وتحدث الدكتور عبدالرحمن أحمد ناجي- عضو هيئة التدريس بجامعة صنعاء- قائلا: كل التداعيات التي تشهدها الساحة الوطنية وبالذات اشاعة حالة القتل والفوضى وإفلاق السكينة العامة واستمرار تمدد مسلات حمامات الدم اليومية التي تراق على التربة اليمنية وضحاياها في الغالب هم من أبطال القوات المسلحة. والأمن وفي هذا التوقيت تحديداً كل هذا يؤكد أن القوى المتطرفة تسعى لعرقلة أعمال مؤتمر الحوار الوطني. كل هذه التداعيات تقف ورائها قوى لا تتمنى الخير والتعافي للوطن بل تتمنى استمرار حالة السلم والحرب والسير بالبلد نحو الهاوية والانحيار والتصدع في أعمال العنف والفوضى بهدف إيصال رسالة مباشرة للراعاة الإقليمية والدولية بأن اليمن غير جاهز للاستحقاق الانتخابي في 21 فبراير 2014م.. وهذا يعني ببساطة شديدة العودة بالوطن إلى المربع صفر (وليس حتى الأول)، كما أنهم



نبيل حيدر: برودة الداخلية على الاغتيالات يثير المخاوف



قال الصحفي والمثقف المعروف نبيل حيدر: مؤسف جداً أننا نعيش خيبة أمل كبيرة بسبب غياب دور المثقفين ومنظمات المجتمع المدني تجاه كافة القضايا وخصوصاً تجاه حوادث الاغتيالات في صفوف الأمن والجيش ولا تتحرك إلا إذا حركها الزعيم عصبية ما أو وزارة الداخلية تجاه تلك الجرائم وغيرها فيبدو واضحاً أن برودتها متأثرة بعوامل التنازعات والتقسامات السياسية وجدول ضرب المسبوبات السياسية والحزبية والايديولوجية والنقدية.. وهو تأثر خطير رغم أنه غير جديد بمعنى أن هذا هو حال الداخلية على مدى سنوات منصرمة غير أن كثافة الجرائم مؤخرا والتي رافقت أقوال التغيير والدولة الجديدة جعلت أروعة فعل وزارة الداخلية تحت المجهر. وايضاً لا يمكن اغفال توجه وزارة الداخلية نحو تسييس الأمن عبر ادخال عناصر حزبية ودمجها في الأمن بالإضافة إلى ما اكتشف قبل الشهر حول قيام الوزارة باستيراد أسلحة بتعاقد مباشر رغم أن تسليحها يجب أن يمر بقرار على مجلس الوزراء ثم وزارة الدفاع الجهة القانونية المخول لها ذلك.. وهذا من ناحية الشكل أما من ناحية المنطقية الحاجة للتسليح فهو الذي يعطينا ملماً عن طريقة تفكير قيادة الوزارة وعملها. ولا توجد أي علاقة في قرأتي لحوادث الاغتيالات وما ورد في السؤال عن تأثير ذلك على الاستحقاقات الانتخابية على حد ما جاء بالسؤال.. حيث أن القادم المستحق هو صياغة الدستور وتحديد النظام السياسي للبلد. وموضوع الدستور مرتبط بقدرة مؤتمر الحوار على الخروج بحلول جذرية للقضايا الأساسية وبأفكار جديدة لشكل النظام سياسياً وإدارياً.

الغربي عمران: اليمن يُذبح وعلى الغيورين إسقاط المؤامرة



قال الأديب الأستاذ محمد الغربي عمران - عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين: السؤال الذي يفرض نفسه بالتحقيق هو: أين الحكومة.. وهل رئيس الوزراء وطواقم وزرائه يتحلون بالأخلاق التي تجعلهم يتحملون المسؤولية بحيث يعلنون فشلهم.. بل ويقدمون أنفسهم إلى أقرب قسم شرطة للتحقيق معهم حول تلك الجرائم التي تنفذ تحت إصراهم وقد تكون تحت إشرافهم..؟ من قتل يومي وقطع للطرق وأعمال سلب ونهب.. أم أنهم بذلك يخدمون التمديد للأزمة وعرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية وألبيتها وقراري مجلس الأمن؟ الكل يعيش مأساة وطن والكل يشاهد التآمر على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه. والكل يشارك في الفساد والإفساد.. منظمات المجتمع المدني شريكة فيما يدور ولا يبرنها أحد بعدد من المبررات..

اليمن يُذبح ويسال دمه في كل مدينة وقرية، الفتن المذهبية تكشر عن أنيابها، والتآمر على منجز الوحدة مستمر تحت إشراف أطراف في الحكومة. وذلك لا يكفي إقالتها بل تقديم أعضائها للمساءلة. وفيما يتعلق بالتهرب من الاستعدادات للانتخابات القادمة وضرورة استكمال اعداد السجل الانتخابي قال الغربي عمران: أما هذا الجانب ففيه مؤامرة أخرى لا تزال خبوطها تنسج وتحك ضد الوطن. فمن خلال عرقلة ذلك يقصدون إبقاء الوضع على ما هو عليه من تمديد للمفسدين والمتآمرين على اليمن.. المسألة تجاوزت حدودها، وعلى كل غيور أن يعلن موقفه ضد القبح والقتل والإفساد والتآمر على اليمن.

محمد علاو: «الإصلاح» يستغل الحكومة للتستر على القتل والمخربين



..وقال: المستفيد من الانفلات الأمني وبدون أي شك هم الإخوان المسلمون (الإصلاح) وهذا - بالطبع - يعود لرغبتهم المطلقة في التمديد للفترة الانتخابية.. لأن إجراء انتخابات في فبراير من العام القادم يعني أنهم سيخسروا المكاسب التي حصلوا عليها بالمغالطات والإقصاءات والاستحواذ الحاصل منذ عامين.. لهذا نجدهم يعملون بكل ما يستطيعون من أجل تجسير الوضع توسيع رقعة الانفلات الأمني.. لإقناع رعاة المبادرة الخليجية بأن اليمن غير مستقر ولا يمكن إجراء انتخابات في ظل هذه الأوضاع الأمنية المتدهورة.

أما المحامي / محمد علي علاو - رئيس رابطة المعونة للحقوق والمهجرة فقد تحدث قائلا: ما يحدث من انفلات أمني وعمليات تصفية يومية لضباط وأفراد الجيش والأمن في مختلف مناطق الجمهورية وأمام مرأى ومسمع الحكومة.. هي عملية ممنهجة ومدروسة تماماً وليست عقوبة، حيث تديرها أطراف في الحكم تهدف من ورائها عرقلة المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية المزممة وعدم الوصول لإجراء انتخابات في موعدها..

صادق المهدي: على الجنود والضباط وضع حد لفرق الموت

في لعبة سياسية فقدت وجهتها، قيمها وقيمتها. فكيف يتم الاستمرار بالجيش وافراده وتركم ضحية للقتل والاغتيالات... ولصالح من بالضبط؟ وإذا لم تحم الحكومة ووزارات الدفاع والداخلية رجالها فكيف ستحميان الوطن والمواطن..؟ وإذا لم تضع اعتباراً لرجالها وحمايتهم.. فكيف ستضعان اعتباراً للمواطن..؟! هل بالإغتيال المنظم للضباط والجنود حتى لا يكونوا في صف اليمن وفي صف تنفيذ المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية..

بدايةً تسأل الخبير الدكتور صادق حزام المهدي قائلا: الجيش والأمن هم من أبناء الشعب اليمني وإن لم تشعروا بوزارتهم والحكومة - إلا أن كل يمني يشعر بخطورة ما يتعرض له ضابطاً وجنوداً والبواسل الذين كانوا يعانوا في السابق من أوضاع اقتصادية بالدرجة الرئيسية وليس برامية ولا خطافية ولا فنية ولا تدريجية. أما اليوم فقد صارت مخيفة وغير محتملة البتة. فقد صاروا يواجهون القتل العبيث وتراق دماؤهم باطلا... وضاف: ماذا استفاد جنودنا ووطننا من تلك الشعارات الثورية الكاذبة والجوفاء في ظل هذه الانهيارات والأوضاع المريرة؟ والتي لم تزد هذا الشعب إلا جحماً وألماً وفزعاً وحيرة.. والجميع يشاهد عمليات الاغتيالات تسقط منتسبي الجيش والأمن كقطع شطرنج..



النائب العام يوجه بالتحقيق في احتجاز رجل أعمال بسجن الأحمر

اختطاف طارق النقيب من قبل المتهم مطهر حرمل الحاشدي واحتجازه لدى أولاد الأحمر. واشتكى جواد النقيب اختطاف شقيقه طارق من محلهم التجاري (مجوهرات) الواقع في حي شعوب بأمانة العاصمة متهماً عصابة مسلحة بتهريب مطهر حرمل الحاشدي بالتورط في الجريمة.

وجه النائب العام الدكتور علي الأعوش بالتحقيق في قضية اختطاف رجل أعمال واحتجازه في سجن غير قانوني لأولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. وتضمن التوجيه لرييس نيابة شمال الأمانة ضبط المتورطين في قضية اختطاف طارق عبده احمد النقيب والنظر في القضية التي وقعت الأسبوع الماضي والتوجيه بما يلزم قانوناً. وفي أوراق القضية تؤكد إدارة مركز شرطة الصياح واقعة

عمال صافر يطالبون بتنفيذ مطالبهم ووقف اعتداءات الفرقة (المنحلة)

مماطلة الوسيط والتي لم تنفذ مطالب العمال القانونية والمشروعة. وطبقاً لليبان فإن شركة انتراكس ترفض تنفيذ اتفاق مسبق مع اللجنة النقابية الممثلة للعمال المضربين ويقضي بإيفاء 400 عامل بـ 30% زيادة في حقوقهم المالية من بدلات وغيره. وكان العمال المضربون قد اتهموا في وقت سابق محافظ المحافظة سلطان العرادة بالتواطؤ مع الشركة ضد العمال.

طالب عمال شركة انتراكس- المقاول من الباطن لدى شركة صافر في قطاع 18 مارب، والمضربون عن العمل منذ عدة اسابيع، بوقف التعسفات والانتهاكات التي تتلهم من جنود الفرقة الاولى مدرع (المنحلة). وناشدوا (في بيان تلقته «الميثاق») حكومة الوفاق وشركة صافر ووزارتي النفط وحقوق الانسان وكافة المنظمات الحقوقية- بالنظر لما يحدث من تأجير لليد العاملة اليمنية عبر وسيط من الباطن بالدولار مقابل الريال اليمني، ومن